[205] السمن والهزال، لانه لا ينحصر، وذلك يؤدي الى كونه مجهولا. مسألة 13: الاقالة فسخ في حق المتعاقدين، سواء كان قبل القبض أو بعده، وفي حق غيرهما. وبه قال الشافعي (1). وقال مالك: الاقالة بيع (2). وقال أبو حنيفة: في حق المتعاقدين فسخ، وفي حق غيرهما بيع (3). وفائدته في وجوب الشفعة بالاقالة، فعند أبي حنيفة يجب الشفعة بالاقالة، وعندنا وعند الشافعي لا تجب. وقال أبو يوسف: الاقالة فسخ قبل القبض، وبيع بعده، إلا في العقار، فان الاقالة بيع فيها، سواء كان قبل القبض أو بعده (4)، لان بيع العقار جائز قبل القبض وبعده عنده. دليلنا: ما روى أبو صالح (5) عن أبي هريرة عن النبي صلى ا عليه وآله أنه قال: من أقال نادما في بيع أقاله ا نفسه يوم القيامة (6). واقالة نفسه هي العفو والترك، فوجب أن يكون الاقالة في البيع هي الترك والعفو. وأيضا فلو كان الاقالة بيعا، لوجب أن يكون الى المتبايعين نقصان الثمن

---

(1) الام 3: 93 و 133، ومختصر المزني: 92، والمجموع 13: 160. (2) المدونة الكبرى 4: 69 و 76، والمجموع 13: 160. (3) اللباب 1: 250، وشرح فتح القدير 5: 246، وبدائع الصنائع 5: 215، والفتاوى الهندية 3: 156، وشرح العناية بهامش شرح فتح القدير 5: 246، والمجموع 13: 160، وتبيين الحقائق 4: 119. (4) بدائع الصنائع 5: 215، و 218، وشرح فتح القدير 5: 247 و 250، وشرح العناية على الهداية 5: 247، والمجموع 13: 160. (5) مشترك بين عدة، ولا يمكن التحديد منهما. (6) السنن الكبرى 6: 27، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان 7: 243 باختلاف يسير في اللفظ.